

Distr.: General  
26 June 2002  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون  
البند ٩٩ من القائمة الأولية\*  
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية  
الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية  
العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية  
العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

تقرير الأمين العام

موجز

يوفر هذا التقرير معلومات عن المداولات والأنشطة الرئيسية للهيئات الحكومية الدولية المسؤولة عن استعراض متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للتنمية الاجتماعية. ويركز التقرير أيضا على نتائج المؤتمرات الحكومية الدولية ومؤتمرات القمة التي نظمت منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين وعلى صلتها بأنشطة تعزيز تنفيذ إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية وبرنامج عمل كوبنهاغن المعتمدين في مؤتمر القمة العالمي والمبادرات الإضافية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين. ويوفر التقرير بالإضافة إلى ذلك معلومات أيضا عن الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية لتعزيز تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي والدورة الاستثنائية.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	..... مقدمة - أولا
٣	١٩-٢	..... استعراض عام للمتابعة التي تضطلع بها الهيئات الحكومية الدولية - ثانيا
٧	٤٧-٢٠	..... الصلات مع المؤتمرات ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة . . . . . - ثالثا
١٤	٤٨	..... إسهامات منظومة الأمم المتحدة . . . . . - رابعا
١٤	٥٨-٤٩	..... أنشطة شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية، في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . . - خامسا
١٦	٥٩	..... خاتمة - سادسا

## أولا - مقدمة

والقضاء على الفقر، وبغية تعزيز قيام مجتمعات يسودها العدل والاستقرار، ومعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، وبالأخص لصلتها بالفقر، وعدم التمكين، وعدم المساواة، والإقصاء الاجتماعي. وأشار إلى إعلان سنة ٢٠٠١ بوصفها السنة الدولية للحوار بين الحضارات، وإلى الحاجة إلى تضييق الفجوة في التفاهم فيما بين الشعوب المختلفة الجنسيات والمعتقدات الدينية.

٣ - ولوحظ أن متابعة القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين تعززت باعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(١)</sup> وأن جدول الأعمال الاجتماعي يمثل جزءا لا يتجزأ من جميع الجهود الإنمائية. وتم إبراز أهمية تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية الذي سيمثل الموضوع ذا الأولوية في الدورة الأربعين للجنة التنمية الاجتماعية. ومن الأهداف الحاسمة الأهمية الأخرى، تهيئة بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية، وتعزيز العدالة والإنصاف الاجتماعيين، وكفالة الحماية الاجتماعية الكافية، والحد من الضعف. وأشار أيضا إلى أن من الضروري تعزيز تبادل التجارب وأفضل الممارسات في هذه المجالات.

٤ - وتطرقت الوفود إلى العديد من الاهتمامات المحددة للتنمية الاجتماعية، مثل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) واستمرار تفشي الأمية على نطاق واسع. وأشار العديد من المتكلمين إلى تأثير العولمة السريعة الذي وسع الفوارق الاجتماعية الاقتصادية فيما بلدان العالم وأدى في بعض الحالات، إلى زيادة التهميش والإقصاء. ومع أن تقدما اقتصاديا قد تحقق، فإنه لا يعدو كونه جزرا من الازدهار في خضم من الفقر الذي يعجز عنه الوصف. كما أن ضغوط العولمة جعلت من الصعب على بعض البلدان تنفيذ نتائج القمة العالمي والدورة الاستثنائية.

١ - يأتي هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٧٧/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الذي قررت الجمعية بموجبه أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والخمسين بندا عنوانه "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين"، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا عن هذه المسألة. وهذا هو آخر تقرير في مجموعة التقارير التي توفر معلومات عن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها لتشجيع التنمية الاجتماعية منذ انعقاد القمة العالمي في عام ١٩٩٥<sup>(١)</sup>. وقد ركزت التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة خلال العامين اللذين انقضا منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، على المتابعة على المستوى الوطني وعلى الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ نتائج القمة العالمي والدورة الاستثنائية.

## ثانيا - استعراض عام للمتابعة التي تضطلع بها الهيئات الحكومية الدولية

### ألف - الجمعية العامة

٢ - لأول مرة في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، دارت المناقشة العامة بشأن "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين" في اللجنة الثالثة. وكان النظر في هذا البند يجري منذ عام ١٩٩٥ في الجلسات العامة للجمعية العامة. وتناول ممثلو أكثر من ٥٠ بلدا، فضلا عن عدد من المنظمات الدولية، هذه المسألة التي اتسمت بمزيد من الأهمية والإلحاح نتيجة لأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وأشار عدد من المتكلمين إلى الحاجة المتزايدة إلى التنمية الاجتماعية

جلستين عامتين من جلسات دورتها السابعة والخمسين يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وهو اليوم الدولي للمتطوعين بشأن التنمية الاجتماعية، لتناول نتائج السنة الدولية للمتطوعين ومتابعتها.

## باء - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨ - نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠١ في مسألة التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة واتخذ القرار ٢١/٢٠٠١ حيث أشارت، في جملة أمور، إلى أن ما ورد في إعلان الألفية من أهداف ومقاصد في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وفي الميدانين ذات الصلة، ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة، مكملة بنتائج عمليات استعراضها، إنما تشكل أساسا شاملا لاتخاذ تدابير على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. وقرر المجلس تعزيز الصلات مع اللجان الفنية الهامة وغيرها من الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، في متابعة المؤتمرات واجتماعات القمة، عن طريق استعراض التقدم المحرز في تنفيذ القضايا الشاملة لكل القطاعات. وقرر أيضا تعزيز الصلات مع الجمعية العامة عن طريق إطلاعها على قضايا السياسة العامة التي قد تنشأ عن هذه المتابعة وقد تقتضي أن تنظر فيها الجمعية.

٩ - وحرصا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تحسين أساليب عمل لجانه الفنية، اتخذ القرار ٢٧/٢٠٠١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ الذي نص، في جملة أمور، على تشجيع هذه اللجان على النظر في أفضل السبل لكفالة الاستمرارية في عمل مكاتبها المتعاقبة، وعلى مواصلة إبقاء أساليب عملها قيد الاستعراض، وعلى أن تتشارك بمزيد من الانتظام نتائج عملها. كذلك دعا المجلس اللجان إلى زيادة

٥ - وبتخاذ الجمعية العامة القرار ١٧٧/٥٦، شجعت أيضا، بين أمور أخرى، المتابعة المنسقة والمعززة على نحو متبادل لإعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية وبرنامج عملها اللذين اعتمدا في مؤتمر القمة العالمي<sup>(٣)</sup> والمبادرات الأخرى للدورة الاستثنائية والإعلان المتعلق بالألفية. وأحاطت الجمعية علما بتقرير عام ٢٠٠١ عن الحالة الاجتماعية في العالم<sup>(٤)</sup> وطلبت إلى الأمين العام تقديم التقارير المقبلة كل سنتين.

٦ - وفي إجراء ذي صلة، وبموجب القرار ٢١١/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ نظرت الجمعية في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، حيث رحبت باتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للقرار ٢١/٢٠٠١، وقررت أن تتحرى أفضل السبل للتصدي لاستعراض تنفيذ نتائج هذه المؤتمرات، بما في ذلك شكلها ووتيرة انعقادها.

٧ - ومن الأنشطة ذات الصلة الاحتفال في عام ٢٠٠١ بالسنة الدولية للمتطوعين التي أعلنتها الجمعية العامة لزيادة وعي الجماهير للعمل التطوعي ودعمه. وخلال السنة، قام أكثر من ١٢٠ لجنة من اللجان الوطنية باستضافة أنشطة في ٢٠٠ مدينة لتشجيع العمل التطوعي. وكرست الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين جلسيتين عامتين في ٥ كانون الأول/ديسمبر للاحتفال بالسنة. وركزت المناقشات على السبل التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة والحكومات أن تدعم العمل التطوعي. وفي هذا الشأن، وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اتخذت الجمعية قرارا (هو القرار ٣٨/٥٦) يتضمن توصيات بشأن دعم العمل التطوعي<sup>(٥)</sup>، أثنت فيه على ما يقدمه جميع المتطوعين حاليا من إسهامات لفائدة المجتمع، وشجعت الناس كافة على زيادة مشاركتهم في الأنشطة التطوعية، وقررت تخصيص

١١ - وخلال المناقشة العامة، عرض المتكلمون تجارب وطنية ومنظورات بشأن مواضيع محددة تتصل بالموضوع الرئيسي ذي الأولوية فضلا عن مسائل متعلقة بالتنمية الاجتماعية. ونظمت أفرقة نقاش، وخصص جزء لمشاركة المنظمات غير الحكومية، وجزء للأسئلة والأجوبة مع كيانات مختارة في منظومة الأمم المتحدة بغية فتح المناقشات أمام طائفة واسعة من الجهات الفاعلة ولزيادة فرص تبادل التجارب.

١٢ - وبعد مناقشات مستفيضة اعتمدت اللجنة استنتاجات متفق عليها بشأن الموضوع ذي الأولوية<sup>(٧)</sup>. وأحيلت الاستنتاجات المتفق عليها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها بوصفها مساهمة في الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢. وأحيلت الاستنتاجات أيضا إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

١٣ - وأكدت اللجنة من جديد في الاستنتاجات المتفق عليها الترابط بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية وأهمية تعزيز تكاملها. وأشارت اللجنة إلى أهمية توسيع نطاق سياسات الاقتصاد الكلي السليمة من أجل تحقيق تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية. ويلزم، لبلوغ ذلك، فهم أفضل للعلاقات السببية بين سياسات الاقتصاد الكلي والأثر الاجتماعي. وتمثل عمليات تحليل وتقييم الأثر الاجتماعي أدوات مفيدة لتشجيع عملية لرسم السياسات تتسم بقدر أكبر من التشارك وبالتركيز على الناس، وكذلك لتوفير منظور اجتماعي في عملية وضع مفهوم السياسات وتحليلها. والاستثمارات في القطاع الاجتماعي استثمارات منتجة. وقيام الحكومات بإنشاء وتعزيز نظم الضمان الاجتماعي وحصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وينبغي ألا عنصران هامان في سياسات التنمية الاجتماعية. وينبغي ألا

مساهمتها في عمل المجلس ذاته بشأن وسائل التنفيذ، بما في ذلك دور تعبئة الموارد، وبناء القدرات، والبحوث وجمع البيانات، وتبادل المعلومات والمعارف، كل في مجاله، مع تركيز خاص على الآثار، والفجوات، والممارسات الجيدة والدروس المستفادة، وأنواع بناء القدرات الشائع التماسها أكثر من غيرها، في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية واجتماعات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك قمة الألفية.

### جيم - لجنة التنمية الاجتماعية

١٠ - عقدت لجنة التنمية الاجتماعية دورتها الأربعين في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ٢١ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وأجرت اللجنة استعراضها السنوي للتقدم المحرز والدروس المستفادة في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية في سياق نظرها في الموضوع ذي الأولوية "تكامُل السياسات الاجتماعية والاقتصادية". وللإعداد لمناقشة اللجنة للموضوع ذي الأولوية، نظمت الأمانة العامة ثلاث حلقات عمل للخبراء بشأن المواضيع الفرعية المحددة في برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة، وهي: اجتماع بشأن "الإنفاق في القطاع الاجتماعي كعامل منتج" نظم بالتعاون مع حكومة كوستاريكا وعقد في سان خوسيه في الفترة من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١؛ واجتماع بشأن "التقييم الاجتماعي كأداة للسياسة العامة"، نظم بالتعاون مع حكومة بلغاريا وعقد في صوفيا في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١؛ واجتماع بشأن "التأثير الاجتماعي لسياسة الاقتصاد الكلي"، عقد في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وأنتج كل اجتماع تقريرا أرفقت مقتطفات منه في تقرير الأمين العام للجنة<sup>(٨)</sup>.

الاجتماعيين، وكذلك الجماعات الضعيفة أو المحرومة، في صياغة استراتيجيات التنمية وتنفيذها؛ وإنشاء و/أو تدعيم مؤسسات البحث والتقييم ورسم السياسات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

١٦ - ودعت اللجنة صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ومؤسساتها ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، فضلا عن الجهات المانحة متعددة الأطراف والثنائية، إلى مواصلة تقديم المساعدة للبلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، ومواصلة تعزيز تعاونها معها، في جهودها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك عن طريق تدابير تشمل، جملة أمور منها: تعزيز قدراتها على التصدي للعراقيل التي تعوق مشاركتها في اقتصاد يتزايد اتسامه بالعولمة؛ وتقديم المساعدة التقنية والمالية، حسب الطلب، لتدعيم القدرات الوطنية في مجال تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية ولتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية؛ والتعاون على زيادة تحسين السياسات العامة واستراتيجيات التنمية، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، لتعزيز فعالية المساعدة؛ وحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهوداً ملموسة لبلوغ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية ونسبتها ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي ونسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في البلدان المتقدمة النمو كمساعدة لأقل البلدان نمواً، على أن تفعل ذلك، وتشجيع البلدان النامية على الاستفادة من التقدم المحرز في كفاءة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو فعال؛ وتنفيذ حلول ذات توجه إنمائي ودائمة لمشاكل الدين الخارجي وخدمته التي تواجه البلدان النامية؛ ودعم البحوث وإجراءها، لا سيما بحوث التطبيقات العملية وتقييم الأثر الاجتماعي، لتقدير مدى التفاعل بين السياسات الاجتماعية

تستبعد شبكات الأمان الاجتماعي إقامة نظام شامل للحماية الاجتماعية/الضمان الاجتماعي.

١٤ - وذكرت اللجنة ضرورة ربط نفقات القطاع الاجتماعي بتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، بما فيها الأهداف الواردة في الوثائق المتضمنة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية، ومؤتمر قمة الألفية. وكما سلمت بالحاجة إلى زيادات كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد الأخرى لكي تتمكن البلدان النامية من تحقيق الأهداف والمقاصد المتفق عليها.

١٥ - ودعت اللجنة الحكومات إلى اعتماد سياسات عامة كلية تكون متكاملة، وشاملة، ومتسقة، لتعزيز التنمية والقضاء على الفقر والوفاء بالالتزامات المعلنة في القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمبادرات الأخرى المعتمدة في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين، وبلوغ الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. وقد تضمنت الإجراءات التي يمكن للحكومات أن تتخذها: تحسين النظم الضريبية الوطنية وإدارتها، وإعادة هيكلتها، بغية إقامة نظم عادلة وفعالة، واتخاذ إجراءات ترمي، في جملة أمور، إلى تقليل التهرب من دفع الضرائب؛ وتشجيع إصلاحات القطاعين الضريبي والمالي وتعزيزها لتحسين تعبئة الموارد الداخلية وإعادة تخصيص الموارد العامة للاستثمار في التنمية الاجتماعية؛ وإدماج تحليل الأثر الاجتماعي في عملية وضع الميزانيات لتحسين كفاءة النفقات الحكومية وفعاليتها؛ وإنشاء أو تعزيز آليات للتشجيع على قيام حوار وتنسيق على نطاق واسع بين كافة الهيئات الحكومية المسؤولة عن صياغة السياسات الاجتماعية - الاقتصادية؛ وإقامة شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للمساهمة في تمويل الخدمات الاجتماعية وتوفيرها؛ وتعزيز نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية ويقوم على المشاركة وذلك عن طريق إشراك المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء

في عام ٢٠٠٦ باستعراض لعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر.

١٩ - وطلبت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرون إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر بالتحديد، عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية، في طرق مشاركة خبراته وممارساته في مجال التنمية الاجتماعية، من أجل مساعدة الدول الأعضاء في وضع سياسات لتعزيز أهداف القمة العالمي. وفي هذا السياق، يلاحظ أن اللجنة، ستتناول في دورتها الحادية والأربعين في عام ٢٠٠٣، الموضوع الفرعي "تشارك الخبرات والممارسات في مجال التنمية الاجتماعية" في إطار مداولاتها بشأن الموضوع ذي الأولوية "التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية".

### ثالثا - الصلات مع المؤتمرات ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة

٢٠ - اعتمد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي انعقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية وبرنامج عمل كوبنهاغن لتعزيز التنمية الاجتماعية عالميا. وخلال الأسبوع الأخير من حزيران/يونيه عام ٢٠٠٠، اجتمعت الجمعية العامة في جنيف بالفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عالم سائر في طريق العولمة". وكانت الدورة الاستثنائية بمثابة استعراض الخمس سنوات لمؤتمر القمة العالمي واسترعت الاهتمام من جديد إلى المسائل الهامة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية في العالم.

٢١ - وكانت القضايا الأساسية الثلاث التي نوقشت في مؤتمر القمة العالمي والدورة الاستثنائية هي القضاء على

والاقتصادية، والتوفيق بين جداول الأعمال المتعلقة بالسياسات، والقيام على نحو أوثق بدراسة الآليات التي تؤدي بها النفقات الاجتماعية دورها بوصفها عاملا منتجا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وكفالة التنسيق للجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية ومشاركة منظومة الأمم المتحدة مشاركة كاملة وفعالية فيها؛ وتعزيز وتيسير المزيد من التعاون وتبادل الخبرات على الصعيد الإقليمي داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، وداخل المنظمات الإقليمية الأخرى.

١٧ - ولاحظت اللجنة أن الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية مستنبطة بدرجة كبيرة من الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين. ولذلك فإن تعزيز تلك الالتزامات يمثل دعما لتنفيذ أهداف إعلان الألفية. وبصفة خاصة، وفيما يتعلق بهدف إعلان الألفية تهيئة بيئة تفضي إلى التنمية والقضاء على الفقر، لوحظ أن مفهوم البيئة التمكينية للتنمية الاجتماعية قد تحدد لأول مرة في مؤتمر القمة العالمي وأن الوثائق التي تتضمن نتائج قمة الألفية، والدورة الاستثنائية تشملان مسردا ضافيا للتوصيات التي تحدد ماهية هذه البيئة التمكينية وتدعو لها.

١٨ - وتشكل الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر جزءا لا يتجزأ من العملية الجارية في اللجنة لمتابعة القمة العالمي والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين، فضلا عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦). وهدف تخفيض نسبة الناس الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ اعتمده المجتمع الدولي لأول مرة في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين التي دعت أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تدعيم المبادرات والإجراءات الجارية بغية بدء حملة عالمية للقضاء على الفقر. وسوف تطلع اللجنة، كجزء من برنامج عملها المتعدد السنوات،

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وكرر الإعلان الإعراب عن قيم ومبادئ، ووضع أهدافا ومقاصد للمجتمع الدولي، وحسد عددا من الالتزامات المحددة لتحسين الظروف بالنسبة إلى الناس كافة في القرن الجديد. وكما لاحظت لجنة التنمية الاجتماعية، فإن الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية مستمدة بدرجة كبيرة من الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وفي الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين.

٢٤ - والمجال الرئيسي من مجالات التقارب العديدة بين إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية وبرنامج عمل كوبنهاغن وقمة الألفية، يتمثل في القضاء على الفقر. وذلك أن الفقر ما زال يمثل المشكلة الأساسية للبشرية، وإحدى أهم نتائج مؤتمر القمة العالمي هي وضع هدف القضاء على الفقر في صميم جداول أعمال السياسات العامة الوطنية والدولية. وللمرة الأولى دار حديث عن تخليص العالم من ظلم الفقر. وقد أعرب عن هذا الشعور في إعلان الألفية، حيث قيل: "لن ندخر أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان، الرجال والنساء والأطفال، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية، التي يعيش فيها حاليا أكثر من بليون شخص. ونحن ملتزمون بجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان وبتخليص البشرية قاطبة من الفاقة".

٢٥ - ويؤثر الالتزام بالقضاء على الفقر، الذي قطع في مؤتمر قمة كوبنهاغن وتكرر الإعراب عنه بعد خمس سنوات في مؤتمر قمة الألفية، تأثيرا متزايدا في سياسات وتخطيط الحكومات والشركاء في التنمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وقد حددت حكومات عديدة أهدافا وطنية لتخفيض الفقر ووضعت خططا واستراتيجيات للقضاء على الفقر، بما في ذلك عن طريق تعزيز العمالة ووضع أدوات تقييم التقدم أو تدعيمها. بيد أن التقدم لم يكن

الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة، وتشجيع التكامل الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت التزامات وأطلقت مبادرات من أجل تشجيع هبة بيئة تمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية، وتحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل، والنهوض بتنمية الموارد البشرية، خاصة في مجالي التعليم والرعاية الصحية، وتعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في أفريقيا وأقل البلدان نموا، وتحسين برامج التكيف الهيكلي، وزيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية واستخدامها على نحو أكثر كفاءة، وتدعيم أطر التعاون، على المستويات الدولي والإقليمي ودون الإقليمي. وجميع هذه المسائل مترابطة ومتصلة ببعضها على نحو وثيق، وهي تمثل شواغل بالنسبة لجميع البلدان، بصرف النظر عن مستوى تنميتها.

٢٢ - ومنذ انعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين، نظمت الأمم المتحدة مؤتمرات واجتماعات قمة بشأن طائفة واسعة من المسائل الإنمائية. واستقت كل هذه الاجتماعات جزءا على الأقل من جداول أعمالها من المسائل التي عنت بها القمة العالمي والدورة الاستثنائية. وكل من هذه الاجتماعات شجع بدوره اتخاذ إجراءات مستمرة ومتضافرة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية على المستويين الوطني والدولي. وهناك صلة واضحة ووثيقة بين تنفيذ نتائج القمة العالمي والدورة الاستثنائية وتعزيز ومتابعة هذه المؤتمرات واجتماعات القمة. وتتناول الأجزاء التالية الكيفية التي أثرت بها القضايا الأساسية في جدول أعمال التنمية الاجتماعية على المؤتمرات واجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة خلال السنتين الماضيتين وكيفية تأثرها بتلك الاجتماعات.

### ألف - قمة الألفية

٢٣ - اعتمدت الجمعية العامة في مؤتمر قمة الألفية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بموجب قرارها ٢/٥٥ المؤرخ ٨

أهداف تتصل بالحصول على التعليم الابتدائي والخدمات الصحية الأساسية.

## باء - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

٢٨ - عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١. واستعرض المؤتمر التقدم الاجتماعي - الاقتصادي في أقل البلدان نموا خلال التسعينات، والتقدم المحرز في تدابير الدعم الدولية خلال ذلك العقد، واعتمد إعلان بروكسل<sup>(٨)</sup> وبرنامج العمل من أجل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠<sup>(٩)</sup>. ويتضمن برنامج العمل التزامات على الصعيدين الوطني والدولي بشأن سياسات وتدابير التعجيل بعملية التنمية في تلك البلدان، بالاستعانة بالخبرات والدروس المستفادة والاستفادة من نتائج المؤتمرات واجتماعات القمة المعقودة مؤخرا في السياق المحدد لأقل البلدان نموا.

٢٩ - والهدف الرئيسي لبرنامج العمل هو إحراز تقدم كبير صوب تخفيض نسبة الناس الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الجوع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ وتعزيز التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا. ويمثل هذا الهدف هدف إعلان الألفية في سياق أقل البلدان نموا. ويدعم هذا الهدف الالتزام المعلن في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمبادرات الإضافية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والمتخذة في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين<sup>(١٠)</sup>.

٣٠ - ويستحق مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية التنويه بصورة خاصة لأنها خصصت التزاما محددًا لأفريقيا وأقل البلدان نموا، ألا وهو الالتزام ٧ الذي ينص على الإسراع بخطى تنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا. وحددت المبادرات الأخرى المتفق عليها في الدورة الاستثنائية طائفة من الأنشطة تشمل

متساويا، مما يكشف عن استمرار التفاوتات في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك عدم الحصول على التعليم الجيد النوعية. ومما يثير القلق بوجه خاص تزايد الفقر وسط النساء وعدم المساواة التي تواجه الفتيات في الحصول على التعليم.

٢٦ - وكان تخفيض نسبة الناس الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ من بين الأهداف التي أيدتها الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون. وكان هذا الهدف قد اعتمد في مؤتمر قمة الألفية الذي عقد العزم على أن يخفض إلى النصف نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم وذلك بحلول عام ٢٠١٥، ونسبة الناس الذين يعانون من الجوع، وأن يخفض إلى النصف، بحلول الموعد نفسه، نسبة الناس غير القادرين على الوصول إلى مياه الشرب المأمونة أو على تحمل تكلفة ذلك.

٢٧ - وفيما يتعلق بالإجراءات المحددة لتعزيز القضاء على الفقر، شجعت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون الحكومات على تنفيذ استراتيجيات نمو مواتية للفقراء ترمي إلى تنمية إمكانات الناس الذين يعيشون في فقر والاستفادة منها. وتتمثل خطوة هامة في هذا المجال، في التركيز على تعريف الفقراء لحالتهم واحتياجاتهم. وقد يعيد العديد من الناس جوانب من الفقر مثل الإقصاء الاجتماعي أو انعدام الأمن أو الانتقاص من الكرامة أهمية لا تقل عن أهمية عدم كفاية الدخل، ولذا فإن السياسات الرامية إلى مكافحة الفقر يجب أن تأخذ هذه الآراء في الاعتبار. ومما له أهميته أن تعامل سياسات مكافحة الفقر الناس بوصفهم مشاركين فاعلين، بدلا عن اعتبارهم مستفيدين سلبيين، وأن تسعى إلى تمكين الناس ومساعدتهم في الاندماج في المجتمع والقوة العاملة. وينبغي أن يكون الهدف هو توفير الفرص للناس، وليس الاستحقاقات. ويمكن دعم هذه الجهود بإجراءات لتحقيق

العمل في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني عجزا في الأغذية.

٣٢ - وابتغاء لتحسين مستوى الرعاية الصحية، دعت الدورة الاستثنائية إلى دعم ومساعدة مراكز البحث والتطوير في ميدان اللقاحات والأدوية والصحة العامة، وبذلك يجري تعزيز تدريب الموظفين والموجهين الطبيين، وتحسين مكافحة ومعالجة الأمراض المعدية والوبائية، والمساعدة في توفير اللقاحات والأدوية بحيث تصبح متاحة على نطاق واسع وبأسعار معقولة. كما دعت إلى زيادة الدعم المقدم إلى الحكومات الأفريقية لتوسيع وتقوية البرامج المتعلقة بالشباب وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفير الخدمات الرئيسية المتصلة بالضمان الاجتماعي، والرعاية والدعم، والوقاية من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي ومعالجتها، والتقليل من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، وإتاحة فرص المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية، ودعم التغيير في السلوك، وتشجيع السلوك الجنسي المتسم بالمسؤولية.

### جيم - المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

٣٣ - عُقد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بمدينة دوربان، في جنوب أفريقيا، في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١<sup>(١)</sup> واعتمد المؤتمر إعلان دوربان الذي أكد:

”أن جميع الشعوب والأفراد يشكلون أسرة بشرية واحدة، ثرية في تنوعها، وأهم قد أسهموا في تقدم الحضارات والثقافات التي تشكل التراث المشترك للإنسانية. ويمكن للحفاظ على التسامح

مختلف القطاعات للوفاء بهذا الالتزام. ولاشك في أن العمل على تحقيق المبادرات الأخرى سوف يشجع أيضا على تنفيذ برنامج العمل المتعلق بأقل البلدان نموا. ودعت الدورة الاستثنائية، في توصياتها، الحكومات إلى تهيئة بيئة مواتية تيسر اندماج أفريقيا وأقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي وتعزيز مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأكدت أهمية تعزيز القدرات، من خلال تحسين التعليم وتنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية، مما سيساعد تشجيع الأفارقة المهرة والمتعلمين تعليما عاليا على البقاء في المنطقة واستغلال مهاراتهم ومواصلة تنميتها.

٣١ - وفيما يتعلق بتعزيز تدفق الموارد، في المبادرات الأخرى المعتمدة في الدورة الاستثنائية حثت الجمعية العامة البلدان المتقدمة النمو على أن تسعى جاهدة لتنفيذ الهدف المتفق عليه وهو تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا، وذلك في أقرب وقت ممكن. وشجعت البلدان الدائنة على تنفيذ ترتيبات ثنائية لتخفيف الديون وشددت على أن تخفيف الديون ينبغي أن يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، ومنها القضاء على الفقر. وأكدت ضرورة إيلاء الأولوية لأقل البلدان نموا لدى تخصيص الموارد بشروط ميسرة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وشجعت الأمم المتحدة على زيادة توفير التعاون التقني لأقل البلدان نموا. كما دعت إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومضت الجمعية العامة إلى مناقشة الحكومات والمنظمات الدولية المانحة تشجيع الاستثمار في مجال خدمات الهياكل الأساسية ذات الأهمية الحاسمة، بما في ذلك الإعمار في حالات ما بعد انتهاء الصراعات والكوارث الطبيعية، ودعت الحكومات في هذه البلدان إلى استخدام استثمارات الهياكل الأساسية لتشجيع العمالة. واقترحت تعزيز أنشطة الغذاء لقاء

الفقر بسبب التوزيع غير المنصف للفرص، والموارد، والدخل، وإمكانات الحصول على العمل والخدمات الاجتماعية. وفي بعض الأحيان، يكون مرد ذلك إلى التمييز القائم على أساس العنصر أو العرق أو الدين أو غيرها من العوامل. كما أن النساء والبنات يواجهن بسبب التمييز والاستبعاد المستمرين القائمين على أساس نوع الجنس، أوجه حرمان خاصة، بالإضافة إلى ذلك.

### دال - المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

٣٦ - عُقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية بمونتييري في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢<sup>(١٣)</sup>. وتعطي الوثيقة الختامية المعروفة باسم "توافق آراء مونتييري"<sup>(١٤)</sup> صورة للنهج العالمي الجديد لتمويل التنمية. ووفر المؤتمر الدولي للحكومات والمجتمع المدني ودوائر الأعمال ولأصحاب المصلحة من الجهات المؤسسية فرصة لتبادل الآراء بشأن القضايا الاقتصادية العالمية. وجاء في وثيقة توافق الآراء، أنه لمواجهة تحدي تمويل التنمية فإن:

"تعبئة الموارد المالية وزيادة استخدامها استخداما فعالا وتأمين الأوضاع الاقتصادية الوطنية والدولية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، ومن ضمنها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، للقضاء على الفقر، وتحسين الأوضاع الاجتماعية، ورفع مستويات المعيشة، وحماية بيئتنا، ستكون أول خطوة نخطوها لكفالة أن يصبح القرن الحادي والعشرون قرن التنمية للجميع".

٣٧ - إن تمويل التنمية يقتضي أكثر من مجرد تحديد الموارد اللازمة وتعبئتها. فهو يشمل كامل طائفة القضايا والأنشطة الاقتصادية التي تؤثر في التنمية. كما أنه جانب أساسي لكفالة البيئة المواتية للتنمية. وقد جاء مؤتمر القمة العالمي

والتعددية واحترام التنوع ولتعزيزها جميعا أن يفضيا إلى قيام مجتمعات أكثر شمولاً".

والإعلان وبرنامج العمل<sup>(١٢)</sup> يوفران للحكومات وللوكالات والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ولجميع الجهات المعنية نهجا شاملا لمكافحة التمييز وغيره من الممارسات المؤذية التي تهدد التضامن والاندماج الاجتماعي.

٣٤ - وتعمل نتائج المؤتمر العالمي على تعزيز مفهوم الاندماج الاجتماعي. ومن أهم الإنجازات التي حققها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية دمج إدخال هذا المفهوم في مناقشات السياسة الدولية. وفي كوبنهاغن، كان مفهوما أن الاندماج الاجتماعي يهدف إلى إيجاد "مجتمع للجميع"، لكل فرد فيه حقوق ومسؤوليات، ودور نشط يقوم به. والاندماج الاجتماعي ليس محاولة لجعل الناس يتكيفون مع المجتمع بل محاولة لجعل المجتمع يقبل جميع الناس، فالهدف هو تعزيز الوئام الاجتماعي مع الاعتراف بالتنوع وحمايته.

٣٥ - وسلمت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون بأن الاندماج الاجتماعي شرط أساسي لإيجاد مجتمعات يسودها الوئام والسلام وتشمل الجميع، وهذا المفهوم هو الذي يستند إليه أيضا المؤتمر العالمي. ورغم أنه لا يمكن إعطاء تعريف جامع شامل للاندماج الاجتماعي، من الواضح أن تعزيز وحماية كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتشجيع ثقافة تقوم على السلام والتسامح واللاعنف، واحترام التنوع الثقافي، والديني، والقضاء على جميع أشكال التمييز، وكفالة تكافؤ فرص الحصول على الموارد الإنتاجية، والحكم القائم على المشاركة تعتبر كلها عناصر هامة لتحقيق الاندماج الاجتماعي. والافتقار إلى فرص الحصول على التعليم، واستمرار الفقر والبطالة، وعدم الانصاف في الاستفادة من الفرص والموارد قد تتسبب في الاستبعاد والتهميش الاجتماعيين. وقد باتت أعداد متزايدة من الناس تعاني من

المقترحات الرامية إلى إيجاد مصادر تمويل جديدة ومبتكرة، على الصعيدين العام والخاص تكرس لبرامج التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، وتحليل الآثار الأخرى المترتبة على تلك المقترحات. وقد توسع توافق آراء مونتييري في هذه الدعوة فأعلن،

”أننا نسلم بقيمة تقصي مصادر تمويل مبتكرة بشرط ألا تفرض تلك المصادر عبئا مرهقا على البلدان النامية. وفي هذا الخصوص، نوافق على أن ندرس، في المنتديات المناسبة، نتائج التحليل الذي طلبه الأمين العام، بشأن مصادر التمويل الابتكارية المحتملة، وننوه باقتراح استخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية“.

٤٠ - ودعت الدورة الاستثنائية أيضا إلى إنشاء نظم لتقييم ورصد الأثر الاجتماعي لسياسات الاقتصاد الكلي، وبخاصة في مواجهة الأزمات المالية، وفي تصميم برامج الإصلاح؛ وكذلك إلى وضع مبادئ توجيهية وطنية وإقليمية لتقييم التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للبطالة والفقر استنادا إلى تعاريف واسعة للفعالية والإنتاجية.

#### هاء - الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

٤١ - عقدت الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في مدريد في الفترة من ٨ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢<sup>(١٥)</sup>. وعززت الجمعية الحوار الدولي في ميدان الشيخوخة ووسعت مفهوم الاندماج الاجتماعي كما عرفه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وبالأخص في التركيز على الاحتياجات الاجتماعية الخاصة، من خلال ترويج مفهوم ”مجتمع لجميع الأعمار“. وهكذا عملت جمعية الشيخوخة على زيادة بلورة التزامات ومبادرات القمة الاجتماعية فيما يتعلق بكبار السن.

للتنمية الاجتماعية بفكرة هيئة بيئة تمكينية للتنمية الاجتماعية، وسلمت بالطابع الاقتصادي والسياسي لهذه البيئة ودعت إلى تعزيزها على الصعيدين الوطني والدولي. ورغم أن الحكومات هي المسؤولة في المقام الأول عن تعزيز التنمية، فإن العديد منها سيواجه صعوبات ما لم تتضافر الجهود على الصعيد الدولي لإيجاد بيئة داعمة. وسلم مؤتمر القمة العالمي بأن مما له أهميته من أجل تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في جميع البلدان تعزيز التجارة الحرة وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، وزيادة التدفقات المالية والاستثمارات، وتخفيف الديون. وتم التشديد أيضا على إنشاء آليات على الصعيد الوطني تكفل توزيع فوائد النمو على نحو متكافئ وإتاحة الفرصة للناس للمشاركة في القرارات الهامة. وتم الاعتراف بما لهذه القضايا السياسية والاقتصادية أساسا من تأثير اجتماعي. وقد منحت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون الأولوية لا للجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المالية وحدها، بل كذلك لضرورة تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

٣٨ - وأولت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون الاهتمام لكفالة موارد مالية كافية لتحقيق التنمية الاجتماعية مدركة بأن تعبئة الموارد المحلية والدولية أمر جوهري بالنسبة إلى الوفاء بالتزامات الواردة في إعلان كوبنهاغن. وفي الآونة الأخيرة، تم إيلاء اهتمام متزايد إلى ضرورة استخدام الموارد استخداما كفوا وفعالاً. وتعاني بلدان عديدة من قصور في توليد الدخل وجمعه، مما يعرض للخطر قدرتها على تمويل نظامي الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية. ويجعلها عاجزة عن الاستثمار في تنمية الموارد البشرية أو مواجهة التحديات التي تطرحها التغيرات الديمغرافية والتحولات السكانية والمجتمعات الشائخة.

٣٩ - ودعت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرون إلى ”الاضطلاع بتحليل دقيق لمزايا وعيوب

وكبار السن. والتعاون الدولي أساسي في هذا المجال. وينبغي أن تبتدئ تدابير المتابعة الوطنية والدولية بدمج قضايا وشواغل كبار السن في الأطر الإنمائية الوطنية. وينبغي أن توجه البحوث والتكنولوجيات إلى آثار الشيخوخة على الفرد والمجتمع والصحة، وبخاصة في البلدان النامية.

#### واو - مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

٤٥ - سوف يعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبرغ في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وسينكب مؤتمر القمة على بحث العراقيل التي تحول دون إحراز تقدم وعلى تقييم النتائج التي تحققت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢<sup>(١٧)</sup> حيث اعتمد جدول أعمال القرن ٢١<sup>(١٨)</sup> وسترکز قمة جوهانسبرغ على ترجمة الخطط إلى إجراءات عملية كما أنها ستتيح فرصة للاستفادة من المعارف المكتسبة خلال العقد الماضي. وبذلك يعطي زخما جديدا لتخصيص الموارد اللازمة ولا اتخاذ إجراءات محددة باتجاه تحقيق التنمية المستدامة في العالم.

٤٦ - ويقتضي تحقيق التنمية المستدامة اتخاذ إجراءات متكاملة في مجالات ثلاثة هي: النمو والانصاف الاقتصاديان؛ والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة؛ والتنمية الاجتماعية. ودمج جدول أعمال القرن ٢١ هذه الشواغل في إطار سياسة موحدة. وقد تم تعميق وتعزيز مقترحاته وتوصياته بالعمل في مؤتمرات رئيسية واجتماعات قمة أخرى عقدتها الأمم المتحدة، ولا سيما القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي دعت إلى تشجيع التنمية المستدامة التي محورها البشر باعتبارها هدفا شاملا للإجراءات الوطنية والدولية ومؤتمر قمة الألفية.

٤٧ - واستندت نتائج القمة العالمية للتنمية الاجتماعية إلى الأساس الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية

٤٢ - وخلال الجمعية العالمية الثانية، وضعت الحكومات مخططا لتلبية الفرص ومواجهة التحديات التي تفرضها شيخوخة السكان في القرن الحادي والعشرين. واعتمدت الجمعية العالمية إعلانا سياسيا وخطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة، ٢٠٠٢<sup>(١٦)</sup>، وتكرر هاتان الوثيقتان العديد من الأهداف والعناصر التي وردت في نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين. وتقدم خطة العمل لوضعي السياسات توصيات ملموسة في ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: كبار السن والتنمية، وتوفير الصحة والرفاه إلى سن متقدمة، وهيئة بيئة تمكينية وداعمة.

٤٣ - وبما أنه من المتوقع أن تكون التغيرات الديمغرافية أعظم وأسرع في البلدان النامية حيث سيزداد عدد كبار السن إلى أربعة أمثاله بحلول عام ٢٠٥٠، أدركت الجمعية العالمية أهمية دمج الشيخوخة في إطار استراتيجيات القضاء على الفقر وكذلك في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق المشاركة الكاملة لجميع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وتحت النتائج على الإقرار بأن الشيخوخة ليست قضية من قضايا الضمان الاجتماعي والرفاه الاجتماعي فحسب، بل قضية من قضايا السياسة الاقتصادية والإنمائية الشاملة. كما أنها تحث على اتباع نهج إيجابي إزاء الشيخوخة وعلى ضرورة التغلب على القوالب النمطية السلبية المرتبطة بها. وأعربت الجمعية عن التزامها بتعزيز أنماط الحياة الصحية، والاستفادة من الخدمات، والاستثمار في الخدمات الاجتماعية، وكفالة حق كبار السن في مواصلة العمل إذا اختاروا ذلك. وكذلك انصب التشديد على أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على كبار السن وعلى إسهاماتهم الضخمة، لا سيما في رعاية الأحفاد الميتمين نتيجة الأمراض.

٤٤ - وتحمل الحكومات المسؤولية الأولية عن تنفيذ خطة العمل الدولية، بشراكة مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص،

إيجاز مساهماتها في التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى لجنة التنمية الاجتماعية<sup>(٢٠)</sup>.

## خامسا - أنشطة شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية، في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

### ألف - المنتدى الدولي للتنمية الاجتماعية

٤٩ - المنتدى الدولي للتنمية الاجتماعية هو من مشاريع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ويمثل محاولة ترمي إلى تعزيز تنفيذ نتائج المؤتمرات واجتماعات القمة الأخيرة، لا سيما القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون. ويجتمع في هذا المنتدى أفراد من الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لإجراء حوار بشأن التنمية العالمية والتقدم الاجتماعي. وفي إطار استخدام موضوع "المجتمعات المفتوحة والاقتصادات المفتوحة: التحديات والفرص". يهدف المنتدى إلى المساهمة في تأطير وتوجيه النقاش بشأن العولمة والتشجيع على إنشاء مجتمع عالمي أكثر شمولاً وإنصافاً. وثمة هدف رئيسي للمنتدى يتمثل في مساعدة البلدان النامية على تنفيذ أهدافها في مجال التنمية الاجتماعية والمشاركة في عملية العولمة. ومن شأن تحسين إمكانيات مشاركة جميع البلدان في رسم حدود العولمة وعملياتها أن يساعد في جعلها أكثر ديمقراطية وأكثر اهتماماً بتحقيق المصلحة العامة وأكثر نزوعاً إلى تحقيق الأهداف الإنمائية.

٥٠ - وعقد المنتدى الأول للتنمية الاجتماعية يومي ٧ و ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ في نيويورك. وشارك ثلاثة وأربعون شخصاً في المناقشات التي دارت بشأن "تمويل التنمية الاجتماعية في العالم". ومن بين القضايا التي نوقشت الأساس المنطقي لإيجاد تمويل دولي/عالمي للتنمية الاجتماعية

عندما اعتمدت جدول أعمال القرن ٢١. ووفرت عملية استعراض الخمس سنوات لكل من مؤتمر البيئة والتنمية (في عام ١٩٩٧) ومؤتمر القمة العالمي (في عام ٢٠٠٠) توصيات تتعلق بإجراءات أخرى. وتتيح قمة جوهانسبرغ فرصة جديدة لمناقشة القضايا والشواغل العالمية في ضوء الظروف المتغيرة. ومن بين هذه القضايا القضاء على الفقر؛ والتصدي لتحديات العولمة؛ وتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المتسمة بالمسؤولية؛ وكفالة الوصول إلى مصادر الطاقة؛ والحد من المشاكل الصحية المرتبطة بالبيئة؛ وتحسين الحصول على المياه النقية. وتمثل قمة جوهانسبرغ، التي تأتي لمتابعة المؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، الخطوة التالية في التطوير المطرد لجدول الأعمال الدولي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة والمستدامة.

### رابعا - إسهامات منظومة الأمم المتحدة

٤٨ - تواصل منظومة الأمم المتحدة وضع وتنفيذ البرامج والأنشطة لبلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين. وقد تم إيجاز العديد من هذه الأنشطة في التقرير السابق الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين في هذا الشأن. وفي الآونة الأخيرة، ساهم عدد من المنظمات والوكالات المتخصصة بآراءها بشأن الموضوع ذي الأولوية للجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الأربعين وهو "تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية". والمنظمات والوكالات المساهمة هي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وقد تم

## باء - شبكة تشغيل الشباب

٥٣ - قدم الأمين العام تقريراً إلى مؤتمر قمة الألفية بعنوان "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين"<sup>(٢١)</sup>. ومن بين المقترحات العديدة التي وردت فيه، الالتزام بإنشاء شبكة لتشغيل الشباب. وكان إعلان الألفية قد عقد العزم أيضاً على "وضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب في كل مكان فرصاً حقيقية لإيجاد عمل لائق ومنتج".

٥٤ - وأنشئ فريق يتألف من ١٢ فرداً لتوجيه عمل شبكة تشغيل الشباب. اجتمع لأول مرة في تموز/يوليه ٢٠٠١ وشدد هذا الفريق على أهمية العمل الفوري والالتزام الطويل الأجل كليهما بالنسبة إلى تحقيق هدف تشغيل الشباب. وكان من المتوقع أن يواصل الفريق عمله بصفة استشارية. وقامت أمانة مشتركة، بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة العمل الدولية، بتقديم الدعم الأولي إلى الشبكة. ومن المتوقع أن تتسلم منظمة العمل الدولية زمام القيادة في تنظيم أعمال الشبكة في المستقبل واستضافة أمانة دائمة.

٥٥ - ووضع الفريق مجموعة من التوصيات التي نصت على أن الفريق يرى أن الشباب يشكل مغنماً لا مشكلة. دعيت الحكومات فيها إلى وضع خطط عمل وطنية تهدف إلى توفير فرص العمل والحد من البطالة. كما حثت الحكومات لدى وضع هذه الخطط، على إشراك الشباب عن كثب وعلى دمج إجراءاتها في مجال تشغيل الشباب في سياسة شاملة للتشغيل.

٥٦ - وتتلاقى توصيات الفريق الحديث عن الشباب بوصفهم قادة الغد بل بوصفهم شركاء اليوم وتعلن أن الشباب يطالبون الآن بأن يسمع صوتهم كما يطالبون بمعالجة المشاكل التي تؤثر عليهم وبأن يعترف بأدوارهم. وبدلاً من أن يعتبروا فئة مستهدفة يجب العثور على فرص عمل لها،

وإمكانيات أن تكون العولمة مواتية لتمويل التنمية الاجتماعية، والحدود التي ينبغي أن توضع لتمويل التنمية الاجتماعية.

٥١ - وعقب اختتام المنتدى، عرض المنسق بعض النقاط الرئيسية التي نوقشت بلجنة التنمية الاجتماعية، وقال إن تمويل التنمية الاجتماعية أصبح مشكلاً أصعب في السنوات الأخيرة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء. ذلك أن الموارد المتاحة للحكومات للاضطلاع بتدابير التوزيع وإعادة التوزيع بقصد اجتماعي قلت رغم أن العالم لم يكن أبداً أغنى من الآن. والتفسير يكمن في الاختيارات السياسية وفي تحديد الأولويات في مجال تخصيص وتوزيع الموارد بين القطاعين العام والخاص. ومن جهة أخرى، هناك زيادة في الحرية الفردية وفي الاستقلال الذاتي اللذين يعتبران قوة دافعة ونتيجة للعولمة. وهذه التزعة الفردية تندرج ضمن الصيرورة التاريخية؛ إذ كانت الأساس الذي انبنى عليه نظام الاقتصاد السوقي وأحد الشروط اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية. لكن ثمة خوفاً من أن يعبر عن هذه الحرية بطرق سلبية ومن أن تسفر عن تركيز مفرط للقوة الاقتصادية والمالية والسياسية. لذا ينبغي الإقرار بأهمية التضامن داخل المجتمعات وفيما بينها.

٥٢ - وذكر المشاركون في المنتدى أن تمويل التنمية الاجتماعية يقتضي تعزيز الوسائل والسياسات التقليدية واعتماد تدابير ابتكارية. ويعتبر التمويل الدولي للتنمية الاجتماعية مكماً للجهود الوطنية. لكن رغم أن المساهمة العالمية في تمويل التنمية الاجتماعية ضروري، فإن تحديد التقدم والرفاه الاجتماعيين في آخر المطاف يظل يتضح في المستويين الوطني والمحلي حيث يتفاعل السكان مع المؤسسات.

في مجال التنمية الاجتماعية في شمال شرق آسيا، الذي عقد في بيجين، الصين، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢. وقد ضم كل اجتماع ممثلين من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التوصيات والمبادرات الواردة في الوثائق الختامية في سياق الظروف الوطنية والإقليمية. وكان أحد الأهداف الرئيسية للاجتماع متمثلة في زيادة القدرات الوطنية على تحسين سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية وإنشاء وتعزيز الشبكات لتبادل الخبرات والأفكار والممارسات.

### سادسا - خاتمة

٥٩ - شجعت الدول على النهوض بالتنمية الاجتماعية وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين من خلال أنشطة مختلفة نظمت خلال العام الماضي. وتم إلى حد بعيد دمج القضايا الرئيسية في مؤتمر القمة العالمي - القضاء على الفقر، وتشجيع العمالة المنتجة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي - في جداول أعمال معظم اجتماعات الأمم المتحدة وفي السياسات والبرامج الحكومية وفي برامج عمل منظومة الأمم المتحدة. ويبرهن دمج الأهداف الاجتماعية في هذه المجالات على الثبات في الالتزام ببلوغ أهداف القمة الاجتماعية التي أصبح معظمها مدججا الآن في الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. بيد أن تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع يقتضي أكثر من مجرد الوفاء بالأهداف الإنمائية، على أهميتها. كما أن التقدم الاجتماعي والتنمية الاجتماعية ينطويان ضمنا على تحقيق إنجازات نوعية تشمل زيادة المشاركة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحسين العدالة في المجتمعات - لا بد من تشجيعها.

الحواشي

(١) انظر A/51/348 و A/52/305 و A/53/211 و A/54/220 و A/55/344 و A/56/140.

يريد الشباب أن يقبلوا كشركاء في التنمية وأن يساعدوا على رسم الطريق المشترك وصياغة المستقبل للجميع.

٥٧ - واقترح الفريق نهجا يركز على أربع أولويات:

- (أ) الصلاحية للعمل: ينبغي الاستثمار في تحسين التعليم والتدريب المهني للشباب؛
- (ب) المساواة في الفرص: ينبغي أن توفر للشابات نفس الفرص التي توفر للشبان؛
- (ج) استحداث المشاريع: ينبغي تسهيل البدء بمشاريع جديدة وإدارتها بحيث تتيح مزيدا من فرص العمل الأفضل للشابات والشبان؛

(د) إيجاد العمالة: ينبغي أن يتصدر إيجاد العمالة سياسة الاقتصاد الكلي.

### جيم - حلقات العمل والحلقات الدراسية

٥٨ - نظمت شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية، في إطار جهودها الدؤوبة للنهوض بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين، حلقات عمل إقليمية في مجالي بناء القدرات والتواصل الشبكي. وقد نظمت ثلاث حلقات عمل خلال العام الماضي: حلقة العمل دون الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن تنفيذ ومتابعة الالتزامات المتعهد بها خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، حيث عقدت في كينغستاون، سانت فينسنت وجزر غرينادين، بالفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١؛ وحلقة العمل المعنية بتعزيز الشبكة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي لتنفيذ التزامات القمة الاجتماعية ومتابعتها التي عقدت بهافانا، كوبا، في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢؛ والاجتماع المخصص لمتابعة حلقة العمل الإقليمية بشأن التواصل الشبكي وبناء القدرات

- (٢) القرار ٢/٥٥.
- (٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.
- (٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.IV.5.
- (٥) القرار ٣٨/٥٦، المرفق.
- (٦) E/CN.5/2002/3.
- (٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢، الملحق رقم ٦ (E/2002/26)، الفصل الأول، الفرع دال، القرار ١/٤٠، المرفق.
- (٨) A/CONF.191/12.
- (٩) A/CONF.191/11.
- (١٠) القرار د ١ - ٢/٢٤، المرفق.
- (١١) A/CONF.189/12.
- (١٢) المرجع نفسه، الفصل الأول.
- (١٣) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.11.A.7).
- (١٤) المرجع نفسه، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.
- (١٥) A/CONF.197/9.
- (١٦) المرجع نفسه، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.
- (١٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8، وتصويب).
- (١٨) المرجع نفسه، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.
- (١٩) A/56/140.
- (٢٠) E/CN.5/2002/3، المرفق الرابع.
- (٢١) A/541/2000.